

الرسالة للإمام الشافعي

بقلم

الدكتور محمد يوسف موسى

١ - حياته وآثاره

مولده ونشأته :

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب ابن عبد مناف . وهذا النسب الشريف يكون ابن عم رسول الله ، ويجتمع معه في عبد مناف .

اجتمع عليه في طفولته الغربية واليتم والفقر ، فقد ولد سنة ١٥٠ هـ بفلسطين بمدينة غزة على الأصح أو عسقلان . وقيل باليمن ، كما جاء في بعض الروايات (١) ومهما يكن فقد ولد في بلد غريب بعيد عن مواطن قومه بمكة أو غيرها من بلاد الحجاز .

ومات أبوه قبل أن ينعم محمد هذا بمعرفته ، وتركه إلى أمه ، وكانت امرأة من الأزدي . ولكن الله رعاها وأنبتة نباتاً حسناً . وكان له من آثار نسبه الرفيع ما أبعدته عن مواطن الريية ، وحاطه من كل سوء ، وما جعله يطمح إلى معالي الأمور ، ويصل بجده

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ، ج ١ : ٦٣٨ ؛ تاريخ بغداد للخطيب ج ٢ : ٥٦ .

وعقله الأملعى إلى أن يكون إماماً وعلماً خالداً على الزمان :

ورأت الأم أن تنتقل بولدها محمد إلى مكة ، ليعيش بين أهله ولا يضيع نسبه بين الجاهلين به . وفيها أخذت مواهبه تتفتح ويشرع في طلب العلم وأسبابه ، وذلك على رقة حاله ، حتى إنه كان لا يجد ثمن القراطيس التي يكتب فيها سماعاته .

وفي البلد الحرام حفظ القرآن وهو حدث ، ثم أخذ يطلب اللغة والشعر والأدب حتى برع في ذلك كله ثم انصرف همه لطلب الحديث والفقه من شيوخهما ، مثل مسلم بن خالد الزنجي وغيره ، وأضاف إلى ذلك أن حفظ موطأ الإمام مالك . وكل هذا وهو يعاني من الفاقة وضيق ذات اليد .

وكان من الطبيعي وقد حفظ « الموطأ » أن يسعى للقاء صاحبه إمام دار الهجرة ، فذهب إليه قبل سنة ١٧٠ هـ وقرأ عليه كتابه من حفظه ، فأعجب الإمام به وبقرائه ؛ لأنه كان من الفصحاء المعدودين . ولما

فرغ منه قال له : « يابن أخى تفقّه تعلّ » ، كما قال « يا محمد ، اتق الله فسيكون لك شأن » وقد صدقت فيه فإسراة الإمام .

ويذكر الربيع بن سليمان الراوى المصرى أنه سمع الشافعى يقول عن لقائه للإمام : « وقدمت على مالك وقد حفظت الموطأ ، فقلت : إني أريد أن أسمع الموطأ منك ، فقال : اطلب من يقرأ لك ، قلت : لا عليك أن تسمع قراءتى ، فإن سهل عليك قرأت لنفسى . قال : اطلب من يقرأ لك ، وكررت عليه فقال : اقرأ فلما سمع قراءتى ، قال : اقرأ ، فقرأت عليه حتى فرغت منه (آداب الشافعى ومناقبه ، لأبى محمد بن أبى حاتم الرازى المتوفى سنة ٣٢٧ ص ٢٧ - ٢٨) (١) .

نبوغه وتقديره :

لزم الشافعى الإمام مالك بن أنس بالمدينة حتى مات سنة ١٧٩ ، وظهر نبوغه فى الفقه وفى سائر ما عنى به من العلوم . وكانت نزعتة فى الفقه نزعة أهل الحديث ؛ وذلك لعلمه التام بالقرآن ومعانيه وشدة طلب الحديث الصحيح ، ليكون من أسانيده فى الأحكام الفقهية وإفتائه بها .

وبلغ من ذلك أنه كان - كما يذكر ابن حجر - إذا ذكر التفسير ، كأنه شهد التنزيل ، وكما يقول أبو حسان الزنادى عنه : ما رأيت أحداً أقدر على انتزاع المعانى من القرآن ، والاستشهاد على ذلك من اللغة ، من الشافعى . ويذكر داود بن على إمام أهل الظاهر عن إسحاق بن راهويه أنه قال :

ذهبت أنا وأحمد بن حنبل إلى الشافعى بمكة ، فسألته عن أشياء ، فوجدته فصيحاً حسن الأدب . فلما فارقناه أعلمنى جماعة من أهل الفهم بالقرآن أنه كان

(١) وراجع توالى التأسيس لابن حجر ص ٥٠ - ٥١ .

أعلم الناس فى زمانه بمعانى القرآن ، وأنه أوتى فيه فهماً ، فلو كنت عرفته للزمته . قال داود : رأيت يأسف على ما فاتته منه (١) .

ولهذا لا عجب أن رأينا شيخه الأول مفتى مكة ، وهو مسلم بن خالد الزنجى يأذن له بالإفتاء وهو دون العشرين من عمره ، ويقول له : « أفت يا أبا عبدالله ، فقد آن لك أن تفتى » ، كما ينقل الرازى . وكما يذكر صاحب شذرات الذهب أيضاً .

وقد بلغ من نبوغه وعلو شأنه فى الفقه وأدواته أن نال بحق تقدير أقرانه ومن أتوا بعده ، وثناءهم عليه ، وإشاداتهم به ، كما يذكر جمهرة مؤرخيه (٢) . هذا ابن حنبل يقول عنه : ما رأيت أحداً أفقه فى كتاب الله من هذا الفتى ، ويذكر مما برع فيه هذه العلوم الأربعة : اللغة ، واختلاف الناس ، والمعانى (أى معانى القرآن) ، والفقه .

ويذكر الخطيب عن طريق الحميدى أنه كان إذا ذكر عنده الشافعى يقول : حدثنا سيد الفقهاء . ومن المأثور عن ابن حنبل أن ابنه عبد الله سأله : أى رجل كان الشافعى ؟ فإنى سمعتك تكثّر الدعاء له ، فقال له : يا بنى ، كان الشافعى كالشمس للنهار ، وكالعافية للناس ، فانظر هل لهُذين خلف ؟ وعنهما من عيوض ؟ (٣) .

رحلاته وأثرها :

من دأب العلماء الأفذاذ الرحلة فى طلب العلم والسماع من شيوخه ، لا يبالون فى هذه السبيل بما يصيبهم من تعب ونصب . وقد كان الشافعى من هذا الطراز النادر من العلماء ، ولذلك رأيناه يرحل من مكة إلى المدينة ، فيلقى إمام دار الهجرة ويأخذ عنه .

(١) توالى التأسيس ، ص ٥٨ .

(٢) مثل الخطيب البغدادى ، وابن حجر ، وابن العماد الحنبل ، وابن أبى حاتم ، وابن خلكان فى الوفيات ، وابن السبكي فى طبقاته .

(٣) مفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده ج ٢ : ٩٠ .

ونراه بعد هذا في العراق أكثر من مرة ، ثم في مصر
أخيراً حيث استقرّ به المقام ، ولقى ربه عام ٢٠٤ هـ
بعد أن ملأ طباق الأرض علماً .

يذكر ابن خلكان في الوفيات (ج ١ : ٦٣٨) ،
بصدد رحلات الشافعي بين الحجاز والعراق ومصر
ما يأتي بنصّه : « وحديث رحلته إلى مالک مشهور ،
فلا حاجة إلى التطويل فيه . وقدم بغداد سنة خمس
وتسعين ومائة ، فأقام بها سنتين ، ثم خرج إلى مكة ،
ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة ، فأقام بها
شهرًا ، ثم خرج إلى مصر ، وكان وصوله إليها في
سنة تسع وتسعين ومائة ، وقيل : إحدى ومائتين ،
ولم يزل بها إلى أن توفي يوم الجمعة آخر يوم من رجب
سنة أربع ومائتين » .

وقد كانت رحلته الأولى إلى بغداد ، وإن اختلف
المؤرخون في بيان سببها ، كبيرة الأثر بالنسبة إلى
الشافعي وإلى الفقه نفسه ؛ وذلك أن أصحابه من
المالكية كانوا يطلبون إليه أن يردّ على الأحناف أهل
الرأى ، ولكنه كان يرى أن يعرف ما كتبوه قبل أن
يتولى الرد عليهم ، وكان هذا طبيعياً .

ولهذا نراه لما وصل إلى العراق يختلف إلى محمد بن
الحسن الشيباني ويأزمه ويكتب كتبه ، وبذلك عرف
آراء فقهاء العراق . وفي ذلك يذكر عنه ابن العماد
الحنبلي أنه قال : كتبت عن محمد وقرّ بعير كتباً ،
ولولاه ما انفتق لي من العلم ما انفتق .

كما يذكر ابن أبي حاتم الرازي (ص ٣٤) في هذا
أن الشافعي نفسه قال أيضاً : « أنفتقت على كتب محمد
ابن الحسن ستين ديناراً ، ثم تدبّرتها ، فوضعت إلى
جنب كل مسألة حديثاً ، يعني ردّاً عليه .

هكذا كانت بداية معرفة الشافعي بمحمد بن الحسن
وبكتبه وبأقوال الأحناف بصفة عامة ، وكان من
الطبيعي - إذا راعينا اختلاف منهج أهل الحديث عن

منهج أهل الرأى اختلافاً كبيراً في استنباط الأحكام
الفقهية - أن تكون مناظرات ومساجلات بين الطرفين
إنه نفسه وهو يتكلم عن اتصاله بمحمد بن الحسن
ولزومه مجلسه : « وكان إذا قام ناظرت أصحابه ،
فقال لي : إنك تناظر ، فناظر في الشاهد وإيمين .
فامتنعت فألح عليّ ، فتكلمت معه . فرفع ذلك إلى
الرشد فأعجبه ووصلني » (١) .

وحسنت منزلته لدى الرشد ومحمد بن الحسن
معاً ، حتى إنه ليروون أنه جاء مرة إلى منزل ابن
الحسن وكان خارجاً إلى دار الخلافة ، فلما رآه نزل .
وقال لغلامه اذهب فاعتذر . فقال له الشافعي : لنا
وقت غير هذا ، فقال : لا ، وأخذ بيده فدخل الدار .
ثم يقول راوى هذه الحادثة ، وهو أبو حسان بن
عثمان الزياتي (ابن حجر ٧١) : وما رأيت محمداً
يعظم أحداً إعظام الشافعي .

هذا ، وكان أثر اتصال الشافعي بأهل الحديث
أولاً وأخذه عنهم ، ثم بأهل الرأى ومعرفته بأقوالهم
وآرائهم ومناظراته لهم ثانياً ؛ كان ذلك الأثر كبيراً
جداً من ناحيتين : ناحية بحثه عن السنة وما يؤخذ منها
وبيان الصحيح وحكم أخبار الآحاد في العمل أو عدم
العمل بها ، ثم بوجوب الاحتجاج بالسنة بجانب القرآن
بصفة عامة .

وبذلك إلى جانب بحوثه في القرآن وبيان ناسخه من
منسوخه ، وهل يجوز نسخ حكم من أحكامه بالسنة
أولاً يجوز ، إلى غير هذا كله من مباحث كتاب الله
وسنة رسوله ؛ بذلك كله كان الشافعي بحق هو واضع
علم أصول الفقه ، على ما سيأتي بيانه بشيء من التفصيل
عند الكلام على كتابه « الرسالة » .

والناحية الثانية هي أنه وصل بعد الدرس والتمحيص
وتمييز الصحيح من الآراء والمناهج من غير الصحيح

(١) ابن حجر ٦٩ . ومسألة الشاهد وإيمين هي مسألة القضاء
بشاهد واحد المدعى مع يمينه بدل شاهدين .

إلى أن يكون لنفسه مذهباً خاصاً ، هو وسط بين الطرفين ، طرف أهل الحديث وعلى رأسهم مالك وأصحابه بالمدينة ومصر ، الذين يجعلون عمادهم السنن والآثار ، ولا ينجحون إلى رأى إلا بالقدرة الذى يرونه ضرورياً .

وطرف أهل القياس والرأى (بالعراق وما والاها من الأمصار) الذين يعتمدون، بعد القرآن المحكم والسنة الصحيحة التى لا ريب فيها ، على إعمال العقل ودقة النظر وقوة الجدل والتأخذ بالقياس .

وكان النزاع شديداً بين هذين الطرفين المتعارضين فجاء الشافعى وسطاً يوفق بينهما ويأخذ من كل منهما بقدر ، فهو مثلاً ينصر السنة نصراً شديداً ، ولكنه مع هذا يأخذ بالقياس فى غير إسراف ، إذ يشترط أن يكون له أصل وسند من الكتاب والسنة .

وقد أعانه على سلوك هذا المسلك الحسن ، وإن أغضب به كثيراً من أهل الرأى وكثيراً من أهل الحديث والآثار أيضاً ، أنه كان طالب حق لا جدل فى دراساته ومناظراته ، حتى لقد أثرت عنه هذه الكلمة : « ما ناظرت أحدا قط إلا أحببت أن يوفق ويُسَدَّد ويُعان ، وتكون عليه رعاية من الله وحفظه ، وما ناظرت أحدا إلا ولم أبال بين الله الحق على لسانى أو لسانه » (١) .

وأخيراً عاد الشافعى إلى مصر سنة ١٩٩ ، أو أوائل سنة ٢٠٠ واستقر حتى توفاه الله إليه وفيها لقي قبولا حسنا بوصفه تلميذا للإمام مالك ، إلى أن ظهر منه ما خالفه فيه . وفى الحق أنه كان كبير الإجلال لمالك وكان يذكره بأنه أستاذ له ، ولكنه مع هذا كان أكثر حبا للحق وتعصبا له متى هدى إليه ، وحينئذ يأخذ به وإن خالف مالكا أو خالف فقهاء العراق جميعاً . ويذكر البيهقى أن الشافعى كتب فى اختلافه مع

مالك ، لأنه بلغه أن بالاندلس قلنسوة له يستشفى بها وكان إذا قيل لأصحابه قال رسول الله ، كانوا يقولون : قال مالك . ومن ثم قال الشافعى إن مالكا بشر يخطئ ويصيب ، فدعاه هذا إلى التصنيف فى اختلافه معه بعد أن استخار الله فى ذلك . (توالى التأسيس لابن حجر ص ٧٦) .

وهكذا كان الشافعى لا يخالف إلا للحق الذى يراه لالدنيا أو الهوى ، أو — كما ينقل ابن حجر أيضاً عنه — لا يخالف إلا من خالف سنة الرسول صلى الله عليه وسلم فى رأيه ، سواء كان هذا فى بغداد أو مصر أو غيرها من البلاد التى أقام بها .

وفى ذلك يذكر صاحب تاريخ بغداد (ج ٢ : ٦٨ - ٦٩) أنه لما قدم الشافعى بغداد ، وكان فى الجامع نيف وأربعون حلقة ، أو خمسون حلقة ، ما زال يقعد فى حلقة وحلقة ويقول : قال الله تعالى للرسول ، وهم يقولون : قال أصحابنا ، حتى ما بقى فى المسجد حلقة غيره .

وهكذا ظل الإمام الشافعى طالبا للحق وناصرا للسنة ، بعد أن اجتمع له فقه أهل الرأى وفقه أهل الحديث ؛ « فاصل الأصول وقعد القواعد ، وأذعن له الموافق والمخالف ، واشتهر أمره ، وعلا ذكره ، وارتفع قدره ، حتى صار منه ما صار » ، كما يقول أبو الوليد المكي الفقيه موسى بن أبى الجارود .

مؤلفاته:

منذ أحسن الشافعى بالنضج العلمى شرع فى التأليف ، فألف فى مكة وبغداد ومصر . وكانت نتيجة هذا كتب كثيرة يعسر جدا إحصاؤها . وبعضها كتبه بنفسه ، وبعضها أملاه على رواته وحاملى فقهه وعلمه ، وما كان أكثرهم حينذاك .

وقد ترك لنا ابن النديم ثبوتا بهذه الكتب الكثيرة (١)

وكذلك البيهقي^(١) وما ذكره هذان وغيرهم نعلم أن كثيراً من هذه الكتب هي رسائل ألّفها في أبواب الفقه المختلفة ، وبعضها يعتبر كتباً مستقلة ، ومن هذا الضرب الثاني كتاب : الحجة ، وكتاب : الرسالة ، وكتاب : اختلاف الحديث ، وكتاب : الرد على محمد بن الحسن . وكتاب : السنن ، كما ذكر البيهقي وابن النديم .

ولعل كتاب « الحجة » كان أول ما كتب في الرد على العراقيين بعد أن اطلع على كتبهم . وفي هذا ينقل ابن حجر عن الشافعي نفسه أنه قال : « اجتمع على أصحاب الحديث فسألوني أن أضع على كتاب أبي حنيفة ، فقلت : لا أعرف قولهم حتى أنظر في كتبهم ، فكتبت لي كتب محمد بن الحسن ، فنظرت فيها سنة حتى حفظتها ، ثم وضعت الكتاب البغدادى يعنى الحجة^(٢) .

هذا ، وبأيدينا اليوم كتب كثيرة من تراث الشافعي ؛ منها « الرسالة » ، والمجموعة الكبرى التي تسمى « الأم » . وسنفرد للرسالة بحثاً خاصاً نتناولها فيه بالعرض والتحليل وبيان أثرها في الفقه وأصوله ، وذلك بعد كلمة عن الأم ، وأخرى عن طريقة الإمام أو منهجه في التأليف ، وثالثة عن أثره في توجيه الدراسات الفقهية بعامه .

١ - لم يُرد في الكتب التي ذكرها ابن النديم للشافعي كتاب « الأم » ، ولكن جاء ذكره فيما نقله ابن حجر عن البيهقي . كما ذكر أن عدة كتب « الأم » مائة ونيّف وأربعون كتاباً . وهذا يدلنا على أن تسمية هذه المجموعة الفقهية الكبرى بهذا الاسم ليست للشافعي ، وإن كان كل ما احتوته من الكتب والرسائل منسوبة إليه ، هو من كتابته أو إملائه على تلاميذه بمصر ، وعلى رأسهم الربيع بن سليمان المرادى المصرى الجيزى .

ومهما يكن من أمر فإن هذه المجموعة التي سميت بالأم وطبعت ونُشرت بمصر كما هو معروف ، تشمل كل أبواب الفقه من عبادات ومعاملات ، كما تشمل كتباً ومباحث أخرى في علم أصول الفقه وعلوم الحديث ؛ فهي لذلك تعتبر بحق جاع تراثه الفقهي الذي بقي له بأيدينا حتى اليوم .

وإن الذي سمي هذا المجموع الضخم الذي جاء في سبعة أجزاء كبار ، هو الربيع بن سليمان نفسه على ما نرى . وقد كان أميناً جيداً أمين في كل ما أثبتته فيه ؛ فإن الذي يرجع إلى هذا الكتاب يعلم أنه يبين ما سمعه بنفسه من الإمام ، وما وجدته مكتوباً بخطه ، كما يبين ما لم يسمعه بنفسه ، بل أخذه عن غيره بعد أن يثق بأنه للإمام حقاً .

٢ - كان الشافعي يطلب الحق بكل سبيل ، كما كان عريق التفكير قبل أن يكتب ، كما كان كثير التدبر فيما كتبه ، حتى إنه ليعدل عن كثير منه ويعيد كتابته ثانياً ، كما فعل بالرسالة وغيرها ، ولذلك عُرِفَ بأن له مذهبين : مذهب قديم بالعراق ، والمذهب الجديد الذي أثبتته في كتبه التي أثرت عنه بمصر .

قال محمد بن مسلم بن واره الرازى لأحمد بن حنبل : ما ترى في كتب الشافعي التي عند العراقيين أحب إليك أم التي بمصر ؟ قال : عليك بالكتب التي وضعها بمصر ؛ فإنه وضع هذه الكتب بالعراق ولم يُحكمها ، ثم رجع إلى مصر فأحكم تلك^(١) .

ويذكر الجوينى أن للشافعي مذهبين ، مذهب قديم وآخر جديد ، وهذا ناسخ لذلك ، فلا يجوز أن يُفتى ويؤخذ بالقديم مع إمكان الأخذ بالجديد ؛ لأن القديم صار منسوخاً ، ولأن المتأخر يرفع المتقدم

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازى ، نشر عزت الططار الحسينى بمصر سنة ١٩٥٣ ص ٦٠ .

(١) راجع توالى التأسيس لابن حجر ص ٧٨ .

(٢) توالى التأسيس ص ٧٦ .

لا محالة ، فعلى هذا لا تردد في رأى الشافعى ، إلى آخر ما قال (١).

ومن هذا نستطيع أن نقول بحق : إن الأمر في رأينا ليس أمر مذهبين باقين للشافعى حتى اليوم ، وإنما هو مذهب واحد استقر عليه نهائياً ، وهو مجموع الآراء الفقهية كما تؤخذ من كتبه التى أثرت عنه بمصر . وبذلك صار ما يخالفها من الآراء المبتوثة في مؤلفاته العراقية قد رجع عنه وصار منسوخاً ، كما يقول الجوينى .

٣ - وأخيراً ، كان الشافعى بالأصول التى وضعها وأخذ نفسه بها في فقهه ، وبتكوين مذهبه وإحكامه ، وبعمق التفكير وإجالة الرأى طويلاً قبل قبوله ، وبطلبه الحق بكل سبيل - نقول : إنه كان بذلك كله ، موجهاً للدراسات الفقهية في عصره وفيما بعده إلى نحو جديد لم يسبق إليه .

ذلك بأنه قبل الشافعى نجد نزعتين سادتا الدراسات الفقهية : نزعة أهل الرأى والقياس بالعراق ، ونزعة أهل الحديث والأثر بالحجاز ، فجاء الشافعى بمذهبه وسطاً بين هذين المذهبين (٢) ؛ فهو لم يهمل العمل بالرأى والقياس فيما لا يجد سنة صحيحة فيه ، كما لا يسرف في ذلك كما يصنع أهل العراق (٣) ، بل يطلب السنة

(١) مفتي الخلق لإمام الحرمين الجوينى ، الطبعة الأولى بمصر سنة ١٩٣٤ ص ٢٨ .

(٢) راجع مقدمة ابن خلدون ص ٣٥٤ - ٣٥٥ حيث تكلم عن علم الفقه .

(٣) يذكر ابن أبي حاتم الرازى أن الشافعى قال : « الأصل =

الصحيحة بكل جهده ويترك لها رأيه متى صحت عنده . ومن ثم كان وسطاً بين البحث الحر وبين التقليد للشيوخ الذى ساد أهل عصره ، وكان لهذا الموقف أثر كبير محمود في الدراسة الفقهية ، سلم بطرف منه بعد حين .

هذه ناحية ، ونرى من ناحية أخرى أن الفقهاء قبل الشافعى كانت عنايتهم إلى جمع المسائل والفروع وبيان حكم كل منها من أدلة الشرع المعروفة ، ثم ترتيب كل طائفة منها في باب يخصها . ومعنى هذا أن الأصول والأدلة الشرعية كانت تطلب للاستدلال بها على الأحكام الشرعية التى يضعون لتلك المسائل والفروع التى لا تكاد تنتهى ، بل هى متجددة متكاثرة على الأيام .

فجاء الشافعى ورأى أن العناية يجب أن تتوجه لبيان الأصول والقواعد العامة ، مع بيان مآخذها وما يتفرع عنها ويستنبط منها من أحكام المسائل والفروع التى تجد في كل يوم . ومتى عرفت هذه الأصول والقواعد الكلية العامة كان الاستنباط منها وتطبيقها سهلاً على الفقيه . ومن ثم ، كان من الحق أن نرى في ميله إلى هذه الناحية في الفقه اتجاهاً جديداً محمود الأثر ، وهو الاتجاه العقلى العلمى الذى لا يكاد يعنى بالجزئيات والفروع (١).

= (أى أصل العلم) قرآن سنة ، فإن لم يكن فقياس عليهما . ولما سأل ابن حنبل عن القياس قال : « عند الضرورات » .

(١) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية للشيخ مصطفى عبد الرازق ص ٢٣٠ .

٢ — الرسالة : كتابتها ، وتحليلها ، وتقديرها

(١) كتب الشافعي هذه « الرسالة » مرتين ، الأولى بمكة كما يرى البعض ، وذلك حين كتب إليه - وهو شاب - عبدالرحمن بن مهدي (توفي سنة ١٩٨) أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن ، ويجمع مقبول الأخبار فيه ، وحثجة الإجماع ، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة ، فوضع له كتاب « الرسالة » ثم أرسله إليه ، وهي الرسالة القديمة التي عرفت عنه بالعراق ^(١) . ثم كتبها مرة أخيرة بمصر بعد أن أعاد النظر فيها ورضيها ، وهي الرسالة الجديدة التي وصلت إلينا .

وهذا الكتاب الفريد في عصره صار الشافعي هو الواضع لعلم أصول الفقه بإجماع الذين ترجموا له كما يذكر صاحب شذرات الذهب ، وابن أبي حاتم الرازي ، وابن حجر العسقلاني ، وابن خلدون في مقدمته ، وغيرهم .

ب — نأخذ الآن في عرض هذا الكتاب القيم وتحليله ، لنعرف ما اشتمل عليه من أبواب وفصول ومباحث ، وكلها عظيم الفائدة والأثر ، وكلها فيه هدى للناس وبيان للفقهاء الذين يعملون لاستنباط الأحكام الشرعية من أصولها وأدلتها .

للكتاب خطبة ، جعلها الإمام المؤلف مقدمة له . وفيها ذكر أن القرآن قد جمع الله فيه ما أحلّ وحرم وما يجب علينا أن نتعبد به مما افترضه علينا ووعدنا عليه ثوابه ، ولهذا كان حقاً على طلبة العلم بلوغ غاية الجهد في الاستكثار من علمه نصّاً واستنباطاً ، والرغبة إلى الله في العون إليه ، فإنه لا يُدرك خير إلا بعونه .

(١) تاريخ بغداد ، ج ٤ : ٦٤ - ٦٥ ؛ شذرات الذهب ، ج ٢ : ١٠ .

وذلك لأن من وصل إلى علم أحكام الله في كتابه وقال وعمل بما علم منه ، فاز بالخير والفضيلة في دينه ودنياه . وصار في الدين أهلاً لموضع الإمامة .

وكان آخر الخطبة هذه الكلمة البليغة . فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها ، قال الله تبارك وتعالى (سورة إبراهيم - ١) : « كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد » . وقال (سورة النحل - ٤٤) : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ، ولعلهم يتفكرون » . وقال (سورة النحل - ٨٩) « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة ويُشرى للمسلمين » . وقال (سورة الشورى - ٥٢) : « وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ، ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا ، وإنك لتهدي إلى صراطٍ مستقيم » .

وكان من الطبيعي والقرآن عماد الدين ، وفيه بيان ما أراد الله بيانه من الأحكام — أن يبدأ الشافعي « الرسالة » بباب يبين فيه كيف يبين كتاب الله لما جاء به (ص ٢١ وما بعدها) من أحكام العبادات والمعاملات لأن البيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع .

فن البيان في القرآن ما يكون نصّاً لا يحتمل التأويل وذلك كجمل ما فرضه الله من صلاة وزكاة ونحوهما . ومثل ما حرمه من أكل الميتة ولحم الخنزير ونحوهما . ومنه ما أحكم الله فرضه في الكتاب ، ثم يبين كيفه على لسان نبيه ، مثل عدد الصلاة والزكاة وأوقاتها ومنه ماسنه الرسول مما لائنص فيه في الكتاب ، ولكن الله

فرض علينا في الكتاب طاعته ، إلى آخر ضروب
البيان التي ذكرها الشافعي :

وبعد أن عرض مراتب البيان الخمسة ، تناولها
بالإيضاح في أبواب خمسة (ص ٢٦ وما بعدها) بذكر
شواهد وأمثلة لكل منها . وجاء في الباب الأخير
ما يدل على أن السنة قد تخصص الكتاب ، ولهذا
أتبع ذلك بأبواب : يبين فيها ما فرضه الله من وجوب
طاعة رسوله واتباع سنته .

وبعد الفراغ من ذلك أخذ يتكلم (ص ١٠٦ وما بعدها)
عن النسخ وحكمته ، وعن الناسخ والمنسوخ ، وأطال
الكلام في فصول عدة في هذا الموضوع المهم . فهو
يذكر أن الله فرض فرائض أثبتها ، وأخرى نسخها
تخفيفاً عن عباده ، وأبان أنه نسخ ما نسخ من القرآن
به وأن السنة لا تكون ناسخة له ، بل هي تابعة له
لأن على الرسول اتباع ما يوحى إليه ، وليس له
تبديله من نفسه :

وتكلم بعد هذا (ص ١١٣ وما بعدها) عن
الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة
على بعضه ، وعن الفرائض التي أنزلها الله نصاً ، ثم
عن الأخرى المنصوصة ، ولكن للرسول سنة معها على
اختلاف أنواع هذه الفرائض ؛ ثم عما يكون للسنة من
تخصيص العام ومن ذلك عدم تورث القاتل من مال
قتيله ولو كان أباه ، لقوله صلى الله عليه وسلم :
« ليس لقاتل شيء » ، مع نص القرآن على أن للابن
نصيباً مفروضاً من تركة أبيه .

وأخذ بعد ذلك (ص ١٧٦ وما بعدها) في بحث
جُمَلِ الفرائض التي أحكم الله فرضها بكتابه ، وبين
كيف يكون القيام بها على لسان نبيه ؛ وذلك مثل
الصلاة والزكاة والحج ، فكل هذا فرض بالقرآن ،
ولكن السنة هي التي بينت عدد الصلوات وعدد
ركعات كل منها ، وكيفية أدائها في الحضر والسفر :

وكذلك الأمر في الزكاة التي يقول الله فيها (سورة
التوبة - ١٠٣) : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
وترزقهم بها » ، فكان مخرج الآية - كما يقول الشافعي -
عاماً على الأموال ، وكان محتمل أن تكون على بعض
الأموال دون بعض ، فدلّت السنة على أن الزكاة في
بعض الأموال دون بعض (١) ، إلى آخر ما قال :

والأمر مثل هذا في الحج الذي فرضه الله بقوله
(سورة آل عمران - ٩٧) : « ولله على الناس حج
البيت من استطاع إليه سبيلاً » ، فجاء الرسول وبين
أن السبيل الزاد والمركب ، وأخبر بمواقيت الحج ،
وكيف تكون التلبية ، وما يجب أن يتقيه المحرم من
لبس الثياب والطيب ، كما أعلمنا بسنته أعمال الحج
كلّها من الطواف بالكعبة والوقوف بعرفة ورمي
الجمار وما سوى ذلك كله .

ونجد بعد ذلك باباً عنوانه « باب العلل في الأحاديث »
(ص ٢١٠ وما بعدها) ، تكلم فيه عن الأحاديث
التي نجد في القرآن مثلها نصاً ، وأخرى في القرآن مثلها
جملة ، وعن التي جاءت بأكثر مما في القرآن ، والتي
ليس منها شيء في القرآن . كما تكلم عن الأحاديث
الناسخة والمنسوخة ، والأخرى التي ليس فيها دلالة على
نسخ ولا منسوخ ، وعن أحاديث فيها أوامر ونواهٍ
لِلرَّسُولِ ، فيصرف بعضها إلى التحريم ، وبعضها إلى
غير هذا . كما تكلم أيضاً عن مباحث أخرى تتعلق
بالحديث وعلومه ، ومنها ما يكون من الاختلاف
الذي يكون بين بعضها وأسبابه ؛ كما تحدث بعد ذلك
كله عن أسباب اختلاف القراءات في القرآن .

ويطيل بصفة خاصة في كلامه عن النهي في
الأحاديث (ص ٣٠٧ وما بعدها) ، بادئاً في هذا بقول
الرسول (ص) : « لا يخطب أحدكم على خطبة
أخيه » ، مبيّناً أن النهي هذا جاء على معنى دون معنى

آخر ، وهذا المعنى هو أن تكون المرأة قد رضيت بالأول وأذنت في الزوج منه ، وإلا ما كانت خطبة الثاني منها عنها . ثم تكلم بعد هذا عن النهى لمعان أخرى في البيوع وغيرها .

وبعد ذلك نرى الشافعى يخصص باباً للعلم وما يجب على الناس فيه (ص ٣٥٧ وما بعدها) ، فيذكر أن العلم علمان : علم عامة لا يسع بالغاً غير مغلوب على عقله جهله ؛ مثل الصلوات الخمس ، وصوم شهر رمضان ، وحج البيت على المستطيع ، والزكاة في الأموال ، وتحريم الربا والزنا والقتل والخمر والسرقة ، وما كان في معنى هذا .

ثم يبين أن هذا الصنف من العلم موجود نصاً في القرآن ، وموجود عاماً عند المسلمين ، ويحكونه عن الرسول ولا يتنازعون فيه ، لأنه لا يمكن فيه الغلط من الخبر ولا التأويل ولا الاختلاف .

وأما النوع الثانى من العلم ، فهو علم أحكام فروع الفرائض وغيرها ، مما ليس فيها نص قرآن ، ولا فى أكثره نص سنة إلا ما كان منها من أخبار الخاصة ، وما كان منها يحتمل التأويل . وهذه الدرجة من العلم لا تبلغها العامة ، ولم يكتفها كل الخاصة ، وإذا قام بها من الخاصة من فيه الكفاية لا يكون حرج على من تركها .

ولما فرغ من بيان هذا كله ، نراه يتكلم عن خبر الواحد ، وعن الحجة فى تثبيته ، فى باين (ص ٣٦٩ وما بعدها) ، وهو فى هذا يطيل ؛ لأن الأمر يقتضى الإطالة حقاً . وذلك بأن خصوم السنة ردوا الأحاديث التى رواها آحاد ولم يروها حجة فى التشريع . فندب « ناصر السنة » نفسه للرد عليهم ودحض ما يحتجون به ، مستدلاً بما لا سبيل إلى دفعه ، وبما لا يسع المنصف إلا التسليم به .

ثم انتهى إلى الكلام على الإجماع وحجته (ص ٤٧١ وما بعدها) مبيناً أن عامة المسلمين لا تجتمع على خلاف

لسنة رسول الله ، ولا على خطأ . وتناول بعده القياس باعتباره أصلاً من أصول الفقه بعد الكتاب والسنة والإجماع (ص ٤٧٦ وما بعدها) ، مبيناً الأدلة على وجوب المصير إليه عند الضرورة ، وشروط القياس الصحيح ، ومن يجوز شرعاً له أن يقيس ، ثم من يصح منه الاجتهاد فى أحكام الله .

وكان من الطبيعى للشافعى وهو يتكلم عن القياس وشروطه ، أن يتكلم عن الاستحسان الذى قال به الأحناف وإبطاله (ص ٥٠٣ وما بعدها) ؛ فذكر أنه حرام على أى إنسان أن يقول بالاستحسان إذا خالف الاستحسان الخبر من الكتاب أو السنة ؛ لأن حلال الله وحرامه أولى ألا يقال فيهما بالتعسف والاستحسان ، وأنه لو قال أحد فى هذا بلا خبر لازم أو قياس كان آثماً .

والفقهاء يختلفون فى كثير من أحكامهم ، فهل يستعهم هذا الاختلاف ؟ هنا يتكلم الشافعى (ص ٥٦٠ وما بعدها) عن الاختلاف المحرم وغيره ، وقال عن الاختلاف المحرم وغير المحرم ما نصه : « كل ما أقام الله به الحجة فى كتابه أو على لسان نبيه ، منصوصاً بيننا لم يحل الاختلاف فيه لمن علمه . وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويُدرك قياساً ، فذهب المتأول أو القياس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس ، وإن خالفه فيه غيره ، لم أقل إنه يُضيق عليه ضيق الخلاف فى المنصوص » ؛ ثم أقام بعد هذا الحجة على ما رآه من التفرقة بين هذين الضربين من الاختلاف .

وبعد ذلك تكلم (ص ٥٨١ وما بعدها) عن اختلاف الصحابة فى بعض مسائل الميراث ، وبخاصة ميراث الجد ، ثم أبان رأيه فيما ينبغى العمل به من أقاويل الصحابة بصفة عامة إذا اختلفوا بصفة عامة فى آرائهم (ص ٥٩٦ - ٥٩٨) ، فقال : « نصير منها إلى ما وافق الكتاب أو السنة أو الإجماع ، أو كان أصح فى القياس » .

ثم ذكر أنه يصير إلى قول الواحد منهم : لا يحفظ عن غير منهم فيه له موافقة ولا خلاف ، إذ لم نجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ، ولا شيئاً في معنى هذا ، أو وجد معه قياس .

وأخيراً يختم الإمام رسالته ببيان أن أصول الفقه ليست في مرتبة واحدة ، بل لكل منها مرتبة معلومة بحيث يجيء بعضها في أثر بعض فيقول :

« نحكم بالكتاب والسنة المجتمع عليهما التي لا اختلاف فيها ، فنقول لهذا : حكمنا بالحق في الظاهر والباطن ونحكم بالسنة قد رويت من طريق الأفراد . لا يجتمع الناس عليها ، فنقول : حكمنا بالحق في الظاهر ، لأنه قد يمكن الغلط فيمن روى الحديث .

ونحكم بالإجماع ثم القياس ، وهو أضعف من

هذا ^(١) ولكنها منزلة ضرورة ؛ لأنه لا يحل القياس والخبر موجود ، كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الإعواز من الماء ، وإنما يكون طهارة في الإعواز فكذا ذلك يكون ما بعد السنة حجة إذا أعوز من السنة »

وبعد : هذا عرض وتحليل لمحتويات كتاب الرسالة الذي وضع به الشافعي علم أصول الفقه وابتدعه على غير مثال سابق ، ولكن هذا لا يغني عن إيراد مقتبسات من هذا الكتاب تبرز هذا التحليل وتكشف عن أسلوب مؤلفه العظيم وطريقته في التفكير .

(١) قد يكون مراد الشافعي أن الحكم بالقياس أضعف من الحكم بسابقه ، وقد يكون المراد أن الحكم بالإجماع والقياس أضعف من الحكم بالكتاب والسنة ؛ وهذا الفهم الثاني هو ما نرغاه ، والله أعلم .

٣ — مقتبسات من الرسالة

نأخذ الآن في الاتيان ببعض شواهد من هذا الكتاب بأسلوب الشافعي نفسه وألفاظه . ولن نطيل في هذه الاقتباسات ؛ فحسبنا أن نجيء بما يجعلنا نلمس حقاً قوة تفكير كاتبها العظيم ، ومقدار دفاعه عن سنة الرسول ؛ والأسباب التي من أجلها خالف من خالفه من معاصريه الفقهاء ومن غيرهم من خصوم السنة والداعين إلى عدم الأخذ بالكثير منها ؛ ومن ثم نعرف له فضله الكبير وألعيته في كل نواحي تفكيره

١ — وجوه بيان القرآن :

أشار الشافعي في مقدمة الرسالة إلى أن في القرآن . وهو الأصل الأول للشرعية الإسلامية — بياناً لكل شيء ؛ ثم بدأ الرسالة بتعريفنا كيف يكون هذا البيان فقال :

البيان اسم جامع لمعان مجتمعة الأصول متشعبة الفروع . فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المتشعبة أنها بيان لمن خوطب به من نزل القرآن بلسانه ، متقاربة الاستواء عنده وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض ؛ ومختلفة عند من يجهل لسان العرب .

فجميع ما أبان الله لخلق في كتابه مما تعبد بهم لما مضى من حكمه جل ثناؤه ، من وجوه ، فمنها ما أبانه الله لخلق نصاً ؛ مثل جُمْل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحجاً وصوماً ، وأنه حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وحرم الزنا والخمر وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير ؛ ويبين لهم كيف فرض الوضوء ، مع غير ذلك مما بين نصاً .

ومنها ما أحكم فرضه بكتابه ويبين كيف هو على لسان نبيه ، مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل الله من كتابه .

ومنها ما سنّ رسول الله مما ليس فيه نص حكم ، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله والانتهاة إلى حكمه ، فمن قبيل عن رسول الله بفرض الله قبل . ومنها ما فرض الله على خلقه . الاجتهاد في طلبه وابتلى طاعتهم في الاجتهاد ، كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم ؛ فإنه يقول تبارك وتعالى (سورة محمد - ٣١) : « ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم » ؛ وقال (سورة آل عمران - ١٥٤) : « وليبتلى الله ما في صدوركم ، وليمحص ما في قلوبكم »^(١) .

٢ - الحاجة إلى السنة :

وسنة الرسول هي الأصل الثاني للشرعية ، ولا بد منها بجانب القرآن كما رأينا . وقد تناول الشافعي هذه المسألة في مواضع كثيرة من الرسالة ، ونذكر منها قوله ، بعد أن أتى ببعض الآيات الدالة على فرض الصلاة والزكاة والحج^(٢) .

أحكم الله فرضه في كتابه في الصلاة والزكاة والحج ، وبيّن كيف فرضه على لسان نبيه ، فأخبر رسول الله أن عدد الصلوات المفروضات خمس ، وأخبر أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضر أربع ، وعدد المغرب ثلاث ، وعدد الصبح ركعتان .

وسنّ فيها كلها قراءة ، وسنّ أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح ، وأن الخفأة بالقراءة في الظهر والعصر . وسنّ أن الفرض في الدخول في كل صلاة بتكبير ، والخروج منها بتسليم ، وأنه يؤتى فيها بتكبير ، ثم بقراءة ، ثم ركوع ، ثم سجدين بعد الركوع ، وما سوى هذا من حدودها ...

ثم ذكر في الزكاة آيات جاء فيها فرضها ، ومنها

قوله تعالى (سورة التوبة - ١٠٣) : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها » ، ثم قال :^(١) فكان مخرج الآية (أى التى ذكرناها هنا ، عاماً في الأموال ، وكان محتمل أن يكون على بعض الأموال دون بعض ، فدلّت السنة على أن الزكاة في بعض الأموال دون بعض .

فلما كان المال أصنافاً ، منه الماشية ، فأخذ رسول الله من الإبل والغنم ، وأمر فيما بلغنا بالأخذ من البقر خاصة دون الماشية سواها ، ثم أخذ منها بعد مختلف ، كما قضى الله على لسان نبيه ، وكان للناس ماشية من خيل وحمر وبغال وغيرها ؛ فلما لم يأخذ رسول الله منها شيئاً ، وسنّ أن ليس في الخيل صدقة ، استدللنا على أن الصدقة فيما أخذ منه وأمر بالأخذ منه دون غيره .

وبعد أن بيّن الشافعي ما دلّت عليه السنة من وجوب الزكاة في أصناف أخرى من المال دون غيرها قال :^(٢)

وقال الله (سورة الأنعام - ١٤١) : « وآتوا حقه يوم حصاده » فسنّ رسول الله أن يؤخذ مما فيه زكاة من نبات الأرض ، الغراس وغيره ، على حكم الله جل ثناؤه ، يوم يحصد ، لا وقت له غيره . وسنّ في الرّكاز الخمس ، فدل على أنه يوم يوجد ، لا في وقت غيره . أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيّب وأبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « وفي الرّكاز الخمس » .

ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء ، وأن الزكاة في جميعها ، لا في بعضها دون بعض^(٣) .

(١) ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٢) ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٣) لم نر ما يدعو لذكر ما جاءت به السنة في الحج أيضاً ، فقد سبق أن ذكرنا بعضه في تحليل الرسالة .

(١) ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) ص ١٧٧ .

٣ — خبر الواحد وشروطه وحجيته: (١)

وفي السنة أخبار آحاد أو خاصة ، فما هي ؟ وما شروط قبولها ؟ في ذلك يذكر الشافعي أن قائلًا قال له : احدث لي أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليهم خبر الخاصة ..

فقلت : خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي أو من انتهى به إليه دونه . ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً : منها أن يكون من حدث به ثقة في دينه ، معروفاً بالصدق في حديثه ، عاقلاً لما يحدث به ، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع لا يحدث به على المعنى ؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدرك لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث ، حافظاً إن حدث به من حفظه ، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه ، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم ، بريئاً من أن يكون مدلساً ، يحدث عن لقي ما لم يسمع فيه ، ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافة عن النبي .

ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه ، حتى ينتهي الحديث موصولاً إلى النبي أو إلى من انتهى إليه دونه ؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ، ومثبت على من حدث عنه ، فلا يستغنى في كل واحد منهم عما وصفت ...

وقد رد كثير من الناس أخبار الآحاد ، ولهذا نرى الشافعي يعني بتثيبتها وإقامة الحجة لقبولها ، وذلك إذ يقول : (٢)

فإن قال لي قائل : اذكر الحجة في تثبيت خبر

الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع ، قلت له : أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عمير ، عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود ، أن النبي قال : نضر الله عبداً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه . ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ، والنصيحة للمسلمين ، ولزوم جماعتهم فإن دعوتهم تحبط من ورائهم » (١) .

فلما ندب رسول الله إلى استماع مقالته وحفظها وأداها أمراً يؤديها ، والامروء واحد ؛ دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدى إليه ؛ لأنه إنما يؤدي عنه حلال (أي يؤدي) . وخرام يجتنب ، وحد يقام ، ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا ... وأمر رسول الله بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج به في أن إجماع المسلمين ؛ إن شاء الله لازم ...

ثم استدل بعد هذا بوقائع لزمت فيها الحجة بخبر الواحد ؛ ومنها واقعة لها خطرهما في تاريخ المسلمين وحياتهم وصلاتهم حتى اليوم . وقد قال فيها ما نصه : أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال :

بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ أتاهم آت فقال : إن رسول الله قد أنزل عليه قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة .

وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفقه ، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما يقوم عليهم به الحجة ، ولم يلقوا رسول الله ولم يسمعوا ما أنزل الله عاياه في تحويل القبلة ..

(١) ص ٣٦٩ وما بعدها .

(٢) ص ٤٠١ وما بعدها .

(١) أي تحق بهم من جميع جوانبهم ، كما قال ابن الأثير .

وانتقلوا بخبر واحد ، إذ كان عندهم من أهل الصدق ، عن فرض كان عليهم ، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة . ولم يكونوا ليفعلوه ، إن شاء الله بخبر إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق ، ولا يحدثوا مثل هذا الحدث العظيم في دينهم إلا عن علم بأن لهم إحداثه .

٤ - من له أن يقيس

وبعد أن تكلم عن القياس وأنه من أصول الأحكام الفقهية ، وأن القياس والاجتهاد اسمان لمعنى واحد ، أخذ يتكلم عن يجوز له شرعاً أن يقيس فقال (١) .

ولا يقيس إلا من جمع الآلة التي له القياس بها ، وهى العلم بكتاب الله فرضه وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخه ، وعامه وخاصة وإرشاده ، ويستدل على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله ، فإذا لم يجد سنة فإجماع المسلمين ، فإذا لم يكن إجماع فبالقياس .

ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن ، وأقوال السلف ، وإجماع الناس ، واختلافهم ، ولسان العرب . ولا يكون له أن يقيس حتى يكون صحيح العقل ، وحتى يفرق بين المشبهة ولا يعجل بالقول دون التثبت .

ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه ؛ لأنه قد يتنبه بالاستماع لترك الغفلة ويزداد به تثبته فيما اعتقد من الصواب .

وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده ، والإنصاف من نفسه ، حتى يعرف من أين قال ما قال وترك ما ترك ، ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه ، حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك ، إن شاء الله .

فأما من تم عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل له أن يقول بقياس ، وذلك أنه لا يعرف ما يقيس عليه ، كما لا يحل لفقيه عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خبرة له بسوقه . ومن كان عالماً بما وصفنا ، بالحفظ لا بحقيقة المعرفة ، فليس له أيضاً أن يقول أيضاً بقياس ؛ لأنه قد يذهب عنه عقل المعانى .

وكذلك لو كان حافظاً مقصراً العقل ، أو مقصراً عن علم لسان العرب ، لم يكن له أن يقيس ، من قبل نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس . ولا نقول يسع هذا ، والله أعلم ، أن يقول أبداً إلا إتياعاً لا قياساً ؛ إلى آخر ما قال .

* * *

وبعد ، هكذا نرى الإمام العظيم يكون مذهبه بعد تفكير وتدبر عميقين ، كما رضىه أخيراً بمصر ، ويحكم أصوله ، ويجعل منها القياس على الشروط التي عرفناها آنفاً ، وينصر سنة الرسول صلى الله عليه وسلم نصراً عزيزاً ؛ ويجادل المتحاملين عليها ، حتى كان له الفوز العظيم .

كما نجدد يبتدع علماً قائماً برأسه ، هو علم أصول الفقه ، فيحتضنه الذين جاءوا بعده من أصحاب المذاهب الفقهية المختلفة ، ويفيدون منه أجل الفوائد ، وذلك في رسالته التي تحوى الكثير من بذور التفكير المنطقى والفلسفى وأصوله .

ومن أجل هذا وذاك كله نرى العالم الإسلامى يتقبل مذهبه بقبول حسن ، ونرى هذا المذهب يظهر في الأقطار والبلاد الإسلامية على أيدي رجاله ، نراه في قاعدته ومركزه الأول بمصر والشام والحجاز وبغداد وفارس ونيسابور وخراسان وسائر بلاد ما وراء النهر ، إلى بلاد كثيرة أخرى ، كما يذكر جمهرة من أركخوه (١) .

(١) طبقات الشافعية الكبرى ، ج ١ : ١٧ - ١٧٥ .

(١) ص ٥٠٩ وما بعدها .

ويقول ابن خلدون في هذا : « وأما الشافعي
فقلدوه بمصر أكثر مما سواها ، وقد كان انتشر مذهبه
بالعراق وخراسان وما وراء النهر ، وقاسموا الحنفية
في الفتوى والتدريس في جميع الأمصار » ، إلى آخر
ما قال ، مما يدل على عظمة شأن المذهب وقوة
انتشاره (١) .

وقد استفاضت شهرة الشافعي ومذهبه في البلاد
الإسلامية عامة ، وكذلك لدى الغربيين حتى تجرد

(١) المقدمة ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

لدراسته كثير من المستشرقين ، وأفادوا منه في
بحوثهم ، ويظهر لنا هذا الأثر العظيم واضحاً في
أكثر من بحث وكتاب (١) .

رحم الله الإمام الشافعي ، ورضى عنه وأرضاه ،
جزاء ما قدم للإسلام وللإنسانية من خير في ناحية
الفكر القانوني والتشريعي .

(١) راجع في ذلك ونحوه دائرة المعارف الإسلامية ، مادة
« الشافعي » ، وتاريخ الأدب العربي للمستشرق « بروكلمان » ج ٣ :
٢٩٢ وما بعدها .

